اقتصاد

وسطي أسعار الدولار مقابل الليرة السورية	حاجات المواطنين	حاجات التجار / مصارف	حاجات التجار / شركات صرافة	حساب الحوالات	تسعير الذهب	«التداول الحرّ»
	٣٠٦ ل.س	٢٩١ ل.س	٢٩٦ ل.س	٢٩٥ ل.س	٢٩٨ ل.س	٣١٣ ل.س

فوق الطاولة

كهنة الدولار

علي نزار الآغا

حضرت الأسبوع الماضي جلسة تدخل لمصرف سورية المركزي في سوق الصرف ترأسها حاكم المصرف أديب ميالة بحضور معظم ممثلي شركات الصرافة العاملة في البلد، وخرجنا بانطباع جيد عن إمكانيات استقرار السوق، إثر ما تم عرضه من وقائع وتكهنات، وخاصة بمشاركة كبار الصرافين توقعات انخفاض سعر صرف الدولار بنحو ٤ ليرات هذا الأسبوع، وتأكيد الحاكم لها. لنفاجأ أمس بارتفاع سعر الدولار المخصص لتمويل حاجات المواطنين غير التجارية ٧ ليرات في شركات الصرافة المرخصة، ليصبح بـ٣٠٦ ليرات في حين كان ٢٩٩ ليرة في نهاية الأسبوع الماضي!!

من حقنا أن نستغرب هذا الارتفاع الحاصل في أسواق الصرف، لعدم وجود أي مبررات اقتصادية أو غير اقتصادية لذلك، بل على العكس تماماً، فعقد جلسة تدخل من قبل المصرف المركزي وعرض شريحة بـ٥٠ مليون دولار بسعر ٢٩٦ ليرة على مدى أسبوع، تقتضي «عملياً» انخفاض سعر الصرف واستقرار قوى السوق عند المستويات الطبيعية، ولكن هذا ما لم يحدث أبداً.

وهنا نسأل المسؤولين والمعنيين بالشأن عن أسباب ما يحصل في سوق الصرف دون توجيه أصابع الاتهام لأحد، فمن حقنا طلب تفسيرات اقتصادية ومنطقية لما يحدث في سوق الصرف من مخالفات صريحة منطق التوقعات، وما يصر به قياصرة العملات الأجنبية.

بالله عليكم أعطونا تفسيراً واحداً مقنعاً، لسبب ارتفاع سعر الصرف بعد جلسة تدخل عرض فيها ٥٠ مليون دولار للبيع عبر شركات الصرافة لمن يحتاجها، وخاصة لتلبية الطلب التجاري، على أساس أنه هو من يؤجج أسعار الصرف!

أعطونا تفسيراً واحداً، لماذا تسير أسعار الدولار في الاتجاه المعاكس لتوقعاتكم ولما تقتضيه معطيات الاقتصاد والسياسات النقدية. فكيف يرتفع سعر الدولار بعد زيادة العرض، في مخالفة صريحة لجميع قوانين الاقتصاد والمال المعروفة حتى الآن؟

أم إن هناك قوانين اقتصادية غير مكتشفة هي من تقود التحركات في أسواق الصرف لدينا خارج حدود المنطق؟

لجنة مشتريات في مشفى حكومي تسمسر لحسابها في السوق السوداء

فارس الحاج

ما دامت لجان الشراء تحت المجهر في أي مؤسسة، فهي حلقة الوصل بين مؤسسات القطاع العام والتجار أو السوق، وضمن منظومة من القوانين تشكل إطار عملها، ولكن عندما يتحطم هذا الإطار ويهشم لمنافع شخصية ومبررات وهمية تصبح اللجان سماسرة علنية، وتجارتهم غير شرعية، ولكنها تشرعن بعرف الفاسدين لمصلحتهم طبعاً. ففي معلومات حصلت عليها «الوطن» من قصر العدل في دمشق عن إحدى لجان الشراء التابعة لمشفى حكومي في دمشق تبين أن اللجنة المشكلة في المشفى والتي يفترض أن تكون مؤتمنة على مال صحة دمشق، أقدمت مؤخراً على شراء صفقة مستلزمات طبية ومواد أساسية (شاش، ومعقمات ومسكنات، وغيرها)، بملايين الليرات بشكل مباشر من تاجر واحد من دون اتباع الطرق القانونية باستدراج عروض وفضها واعتماد السعر المناسب، بحجة أن الضغط على المشفى المعني والوقت الضيق لا يسمحان بمثل هذه القوانين والمناقصات وغيرها!

وبناء على تلك الحجج الواهية وغير المنطقية، أقدمت اللجنة المذكورة على مخالفة القوانين المرعية عن قصد، وذلك بالتعاقد على شراء الصفقة مع تاجر من السوق السوداء، لتفادي نقص المواد الطبية في المشفى!

ولكن ما أثار الموضوع هو فرق الأسعار عن مثيلاتها بلجان شراء المستشفيات الأخرى والتي وصلت ما بين ٥٠ حتى ٨٠٪ عن السعر الحقيقي، وفق ما صرح به قاضي التحقيق المالي الأول بدمشق لـ«الوطن»، والذي عمد إلى فتح تحقيق أولي مع اللجنة بشأن الفروق السعرية الحاصلة، وجمع الوثائق والأدلة التي تخص القضية، بغية الوصول إلى الحقيقة، وفي حال ثبوت الجرم سيتم اتهامهم وفق أحكام قانون العقوبات الاقتصادي رقم /٣/ لعام ٢٠١٣ وفق ما أفاد به القاضي، حيث يندرج مثل هذا الجرم في حال وقوعه تحت مسمى غش الدولة لمناسبة التعاقد معها، والهدر الواضح والصريح للمال العام، أما بالنسبة للتاجر صاحب الصفقة والذي كان على ما يبدو محتكراً للمواد الطبية المطلوبة، فهو خاضع لقوانين العرض والطلب، ولكن إن ثبت تواطؤه بالصفقة من جهة التلاعب بالسعر لمصلحة اللجنة فهو كذلك يعتبر مذنباً بهذه القضية، وفي وقت تحتاج البلاد إلى توافر أي مال يساندها بمحنتها تجد من يتلاعب بالفواتير والأرقام ويعقد الصفقات ويربح وكأنه موكل على المال العام.

وتأتي هذه المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» من المعنيين في سياق متابعتها لملفات الفساد التي تنشرها، حيث كانت قد نشرت في وقت سابق مقالاً بعنوان «فساد الصحة تحت أعين الرقابة... لجان المشتريات والأرزاق تعبث بأموال الدولة بطرق مكشوفة» يتحدث عن بدء ورود ملفات هذا الموضوع إلى طاولة القضاء السوري، واليوم يقلب القضاء المختص ملف فساد في إحدى لجان المشتريات التابعة لجهة تتبع وزارة الصحة، يكشف عن تلاعب بمبالغ من رتبة الملايين.

وكشفت «الوطن» أن لجان المشتريات تقوم بتقسيم متطلبات المشافي على دفعات، تتوافق مع الحدّ الأقصى المحدد لأجل الشراء المباشر، للهروب من إجراء المناقصات وتأمين كامل الكميات المطلوبة من المستلزمات الطبية، وبعد ذلك يتم الشراء المباشر وبأسعار غير حقيقية، ومختلفة أحياناً للصنف والماركة، وتسجيل الفواتير في تواريخ متقاربة، بحجة طبيعة عمل المشفى وما يحتاجه من مستلزمات بشكل مستمر، وهذا غير صحيح طبعاً، وهو ما يكشفه الملف الذي بحوزة قاضي التحقيق المالي الأول بدمشق، والذي وقفت «الوطن» على تفاصيله.. وللحديث بقية.

«المركزي» يعدل سعر الصرف الواجب اعتماده عند تحديد المطارح الضريبية

محمد راكان مصطفى

طلب مصرف سورية المركزي من المصرف التجاري السوري والمصرف العقاري القيام بدور الوسيط في عمليات بيع وشراء القطع الأجنبي بينه وبين الجهات المعنية، وذلك على أساس نشرة أسعار الصرف النافذة الصادرة عن المركزي بتاريخ تنفيذ عملية الشراء والبيع.

وحسب القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه يقوم المصرف المركزي بشراء القطع الأجنبي وفق سعر الصرف الذي تم بموجبه تحويل المعادل بالليرة السورية والقطع الأجنبي المحصل لقاء هذه الموارد إلى وزارة المالية الخزينة المركزية، ذلك لقاء موارد القرار رقم ٢٧٨ لعام ١٩٩٤ وتعديلاته الخاص باستيفاء رسوم بالقطع الأجنبي من الجهات العامة.

كما طلب المركزي من المصرف التجاري السوري توريد المعادل بالليرات السورية للقطع الأجنبي المحصل من المصرف التجاري لقاء موارد قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٧٨ لعام ١٩٩٤ وتعديلاته إلى الحسابات الجارية بوزارة المالية مديرية الخزينة المركزية وأقسامها في المحافظات المفتوحة بالليرات السورية لدى مصرف سورية المركزي وفروعه في المحافظات.

وطالب المركزي من المصرف التجاري الالتزام بما تم الاتفاق عليه لحل التشابكات المالية بين المصرف المركزي والمصرف التجاري من حين موافاة المصرف المركزي وبالسرعة القصوى بنسخة إلكترونية كافة المبالغ المحصلة من المصرف التجاري لقاء موارد القرار ٢٧٨ لعام ١٩٩٤ وتعديلاته عن الأعوام من ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤.

يأتي هذا القرار بناء على توصية لجنة القطع مجلسها رقم ١٧ بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٦ والذي وافق على تعديل الفقرة ٩ من البند الأول من آلية إدارة القطع الأجنبي الصادرة بكتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٠٠٤ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٥.

٩ مليارات ليرة استثمارات «الاقتصاد» في خمس سنوات

الوطن

بلغ الإنفاق التراكمي للخطة الاستثمارية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية الخطة الخمسية الحادية عشرة (عام ٢٠١١) نحو ٩ مليارات و٥٠ مليون ليرة سورية منها نحو ٤,٣ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية ونحو ٤,٥ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للمناطق الحرة إضافة إلى نحو ٢٧٢ مليون ليرة إنفاق الإدارة المركزية في الوزارة وكانت تحددت استثمارات الخطة الخمسية الحادية عشرة بمبلغ ٤,٣ مليارات ليرة منها ٤٥٥ مليون ليرة للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية و٢,٦ مليار للمؤسسة العامة للمناطق الحرة إضافة إلى نحو ١,٣ مليار ليرة للإدارة المركزية مع العلم أن وزارة الاقتصاد كانت قدرت التكلفة الإجمالية لمشاريع الخطة الخمسية بحوالي ١٣ مليار ليرة.

ولم تسجل وزارة الاقتصاد أي استثمارات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥ سوى مبلغ ٤ ملايين ليرة توزع بين المناطق الحرة والإدارة المركزية وبنسبة تنفيذ ١٪ ولم تسجل المؤسسة العامة للمعارض أية استثمارات لهذه الفترة في حين تتوقع الوزارة إنفاق نحو ٣٨ مليون ليرة حتى نهاية العام من إجمالي خطتها الاستثمارية للعام الجاري منها ٢٠ مليون ليرة على استثمارات المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية و١٠ ملايين استثمارات المؤسسة العامة للمناطق الحرة و٨ ملايين على الإدارة المركزية وخصصت وزارة الاقتصاد نحو ٤٤٠ مليون ليرة لموازنتها للعام ٢٠١٦ منها ٣٥٠ مليون ليرة للمؤسسة العامة للمناطق الحرة و٦٥ مليوناً للإدارة المركزية و٢٥ مليون ليرة للمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية وخلت موازنتها من أية اعتمادات من القطع الأجنبي.

لفلفة «ملف» المخالفين في استيراد المازوت ولا نية حكومية لتكرار التجربة

الوطن

استبعد عدد من رجال الأعمال وبعض أعضاء غرفة تجارة دمشق لجوء الحكومة إلى إصدار قرار جديد يقضي بمنح إجازات استيراد للقطاع الخاص لاستيراد مادة المازوت هذا الموسم، نظراً لعدم رغبة الحكومة تكرار تجربة العام الماضي التي شابها الكثير من الشوائب والإشكالات والملاحظات، فلم ترمم العملية نقص المادة في الأسواق، بل تم بيعها بأسعار فاحشة بهدف الربح، حيث وصل إجمالي الأرباح التي ذهبت إلى جيوب بعض المستوردين إلى مئات الملايين من الليرات السورية.

ورأى مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في محافظة اللاذقية تيسير سلطانة أن القرار السابق لم يكن صائبا وغير مدروس بعناية وساهم في سحب كميات من القطع الأجنبي بلا طائل أو فائدة للسوق المحلية وبين أن هناك ثلاث شركات استوردت عبر مرفأ اللاذقية وقد استكملت إجراءاتها وحققت شروط إجازات الاستيراد المطلوبة وأنظمة الاستيراد وقدمت الوثائق المطلوبة وقت صدور القرار.

بينما كشفت مصادر مسؤولة لـ«الوطن» عن موافقات أعطيت لأحد عشر شخصاً قاموا باستجرار مادة المازوت وطرحها في الأسواق المحلية دون أن يستكملوا الوثائق المطلوبة الخاصة بأنظمة الاستيراد ولم يحققوا الشروط المحددة في قرار السماح باستيراد المازوت في حينه وقد سحبوا هذه المادة عبر الجمارك التي بررت إدخالها في حينه بعدم القدرة على تخزين مثل هذه المودة لكونها سريعة الاشتعال وتخزينها يشكل خطورة على باقي المواد في المنافذ الحدودية وكان من المفترض- بحسب المصادر- أن يقوم هؤلاء باستكمال الوثائق المطلوبة بعد إدخالها إلى سورية إلا أنهم خالفوا ولم يستكملوا هذه الإجراءات ولم تقم الجهات المعنية والمختصة بدورها في متابعة ملف هذا الموضوع بالشكل المطلوب ولم يتحققوا من صحة وشروط عمليات تخليص هذه المادة وآليات طرحها في الأسواق ولا في مراقبة السعر من وزارة الاقتصاد ولا الجمارك ولا سادكوب أو شركة محروقات ولا وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ولا البنك المركزي.

ودعت المصادر إلى ضرورة أن يقوم التفتيش بمتابعة هذا الموضوع، وتساءلوا أين وزارة المالية التي عليها استيفاء ضرائب الدخل على هذه المادة. وأشاروا إلى قيام الجهات المختصة بفرض غرمات بسيطة فقط لطي الموضوع وإغلاق الملف حيث وصلت الأرباح لإجمالي المستوردين إلى نحو ٥٠٠ مليون ليرة بحسب هذه المصادر ولم تتجاوز الغرامة المفروضة على هؤلاء ١٠ ملايين ليرة وهو مبلغ بسيط أمام الأرباح المتحققة من هذه العملية وتساءلوا كذلك عن برامج الأتمتة التي قامت بها وزارة الاقتصاد ومدى الفائدة منها في ظل عمليات كهذه لم تستطع متابعتها أو معالجة آثارها السلبية التي لا يستطيع أحد إنكارها حيث قامت وزارة الاقتصاد بإعطاء إجازات الاستيراد، والمفروض أن تتابع إجراءات استكمال شروطها إلا أن هذا لم يحصل.

١٥٠٠ تاجر خالفوا قانون التموين الجديد في أول شهر من تطبيقه

عبد الهادي شباط

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية باسل طحان لـ«الوطن» أنه منذ بداية تطبيق قانون التموين الجديد ولغاية ٢٨ آب الجاري بلغ عدد الضبوط المنظمة لكل المحافظات ١٤٩٤ ضبطاً منها ٨١٩ عينة لبيان مدى مطابقة المادة أو السلعة للمواصفات ونحو ٦٧٥ ضبط تموين اشتملت على عدد المخالفات الجسيمة مثل تنظيم ٨ ضبوط بحق مخالفين قاموا بعمليات الغش بالبضاعة ذاتها والتلاعب بالمواصفات و١٠ ضبوط بحق بيع أو عرض بضاعة منتهية الصلاحية و٣٢ ضبطاً تم تنظيمها بحق الاتجار بمواد مدعومة من الدولة مثل مادة المازوت أو السكر المقنن، إضافة إلى الاتجار بالمواد الإغاثية.

بينما توزعت بقية الضبوط والمخالفات على ٢٠٣ ضبط لعدم الإعلان عن الأسعار و٩١ لعدم إبراز فاتورة و٩٦ ضبطاً بسبب البيع بسعر زائد و٩٩ ضبط بدل خدمات خاصة للخدمات المقدمة في المطاعم والمقاهي، إضافة إلى وسائط النقل العامة.

وبيّن طحان أنه تم إغلاق نحو ٦٦ محلاً وفعالية تجارية بموجب القانون الجديد وإحالة نحو ٢٥ مخالفاً موجوداً إلى القضاء لارتكابهم مخالفات جسيمة.

أرقام بالألوان

أكبر هروب أموال من صناديق الأسهم العالمية في ١٣ عاماً

قال مدير بنك أوف أميركا ميريل لينش إن المستثمرين سحبوا مبلغاً قياسياً من الأموال من صناديق الأسهم العالمية في الأسبوع الماضي ما يبرز -بحسب وكالة رويترز- مدى القلق الذي أثارته قوة الاقتصاد الصيني وتخفيض اليوان.

وسحب المستثمرون ٢٩,٥ مليار دولار، بما في ذلك ١٩ مليار دولار في يوم واحد، وهو أكبر هروب للأموال من صناديق الأسهم العالمية منذ ٢٠٠٢.

أما محلياً فقد دفع سهم وحيد من قطاع التأمين تعاملات سوق دمشق للأوراق المالية فوق الوسطي الأسبوعي بنسب كبيرة،حيث تجاوزت قيمة التداول ١٤٩,١٨ مليون ليرة سورية خلال الأسبوع لماضي، في حين الوسطي ١٨,٤ مليون، كما تجاوز حجم التداول ٩٥٣,٢٧ ألف سهم على حين الوسطي ١٤٤,٣ ألف.

وحظي سهم المتحدة للتأمين بأكثر من ١٤٤,٢ مليون ليرة جراء تداول أكثر من ٩٠٠ ألف سهم عبر ٨ صفقات عادية خلال الأسبوع الماضي.في حين توزعت باقي التداولات على أسهم لست شركات مدرجة. لذا يجب النظر إلى هذا الانتعاش من زاوية تركز التعاملات على سهم وحيد، دون تعميم ذلك على حالة البورصة ككل. وترافق ذلك مع تراجع طفيف في مؤشر السوق، الذي خسر ١,٥٢ نقطة فقط، مغلقاً عند مستوى ١٢٠٤,٩٢ نقاط، وذلك بسبب تراجع أسعار أربعة أسهم متداولة واستقرار أسعار بقية الأسهم.

«الأخضر» يرتفع إلى ٣٠٦ ليرات في شركات الصرافة المرخصة

رفعت شركات الصرافة المرخصة سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية للحاجات الشخصية غير التجارية للمواطنين إلى ٣٠٦ ليرة للدولار، مع تقليص في حجم المبالغ المباعة للسفر خارج القطر لبعض الوجهات كتركيا نظراً لارتفاع الطلب على الدولار بسبب السفر. وبحسب مدير شركة صرافة مرخصة، لم يتغير سعر الدولار للتمويل التجاري، إذ يتم تمويل التجار يومياً بحدود ٧ ملايين دولار بسعر ٢٩٦ ليرة من شركات الصرافة و٢٩٢ من المصارف، في حين ارتفع الدولار في السوق غير النظامية حتى ٣١٣ ليرة.

أما رسمياً فقد ارتفع سعر الدولار في احتساب الحوالات الواردة من الخارج إلى ٢٩٥ ليرة وفق نشرة أسعار الصرف الأجنبي الصادرة عن مصرف سورية المركزي في نهاية الأسبوع الماضي. وعالمياً تراجع الدولار في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي أمام سلة من العملات الرئيسية للمرة الأولى في أربعة أيام مع ترقب المستثمرين تعليقات جديدة من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بخصوص أسعار الفائدة بعد أسبوع مضطرب في أسواق المال العالمية.

ونزل مؤشر الدولار ٠,١ بالمئة إلى ٩٥,٥١٤ من أعلى مستوى في أسبوع سجله يوم الخميس عند ٩٦,٠٣١ لكنه ما زال مرتفعاً بأكثر من ثلاثة بالمئة عن أدنى مستوى له في سبعة أشهر سجله يوم الإثنين عند ٩٢,٦٢١ عندما هبطت أسواق الأسهم العالمية بشكل مفاجئ.

«الأصفر» مستقر محلياً مع الدولار والأونصة العالمية

استقرت أسعار الذهب في الأسواق المحلية خلال الأسبوع الماضي وذلك بفعل الاستقرار العالمي النسبي لسعر الأونصة، واستقرار سعر صرف الدولار المعتمد من جمعية الصاغة لتسعير الذهب محلياً وهو ٢٩٨ ليرة.

ولم تتغير كميات البيع والشراء في الأسواق المحلية، حيث استقرت عند مستويات معقولة، إلا أن ارتفاع سعر الغرام قرب مستوى ١٠ آلاف ليرة يؤثر نوعاً في الطلب على المعدن النفيس.

وعالمياً، استقر الذهب يوم الجمعة وسط توقعات بالتراجع مع صدور بيانات اقتصادية أميركية قوية عززت مبررات رفع أسعار الفائدة في الأجل القريب.

وجرى تعديل معدل النمو الاقتصادي الأميركي بالرفع في الربع الثاني إلى ٣,٧ بالمئة من تقديرات أولية بلغت ٢,٣ بالمئة وهو ما عزز توقعات السوق بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) قد يرفع أسعار الفائدة هذا العام رغم اضطراب أسواق الأسهم العالمية والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد الصيني. ومن شأن رفع أسعار الفائدة أن يقوض جاذبية الأصول التي لا تدر فائدة مثل الذهب. ولامس المعدن أدنى مستوى له في أسبوع عند ١١١٧,٣٥ دولاراً للأونصة يوم الأربعاء وخسر ما يزيد على ثلاثة بالمئة من قيمته منذ أن بلغ أعلى مستوياته في سبعة أسابيع في ٢١ آب، قبل أن ينهي الأسبوع مرتفعاً إلى ١١٣٣,٥٤ دولاراً للأونصة، منخفضاً بنحو ١,٩٪ على أساس أسبوعي.

رغم الزيادة «الأسود» بـ٥٠ دولاراً

ارتفعت عقود النفط الأميركي أكثر من ٦ بالمئة في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي مسجلة أول أسبوع من المكاسب في شهرين مع استمرار موجة مشتريات قوية.

وبحسب وكالة رويترز، يتابع المتعاملون في الأسواق أيضاً عاصفة يبدو أنها تقترب من منشات النفط الأميركية في خليج المكسيك. وسجل الخام الأميركي مكاسب بلغت نحو ١٧ بالمئة في جلستين منهيا ثمانية أسابيع متتالية من الخسائر.وهي أيضاً أكبر زيادة في يومين منذ عام ١٩٩٠.

وأنهت عقود الخام الأميركي لأقرب استحقاق جلسة التداول في بورصة نايمكس مرتفعة ٢,٦٦ دولار أو ٦,٣ بالمئة لتبلغ عند التسوية ٤٥,٢٢ دولاراً للبرميل.

وعند أعلى مستوى له أثناء الجلسة قفز السعر أكثر من ٣ دولارات أو ٧ بالمئة إلى نحو ٤٦ دولاراً. وعلى مدى الأسبوع سجل الخام الأميركي مكاسب مقدارها١٢ بالمئة.

وأغلقت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت مرتفعة ٢,٤٩ دولار أو ٥ بالمئة عند ٥٠,٠٥ دولاراً للبرميل بعد أن سجلت في أثناء الجلسة مستوى أكثر ارتفاعاً بلغ ٥٠,٩٨ دولاراً. وتنهي الأسبوع على مكاسب مقدارها١٠ بالمئة.

وصعدت عقود البنزين في نايمكس ٥ بالمئة بعد أن أغلقت فيليبس بشكل مفاجئ وحدة للمعالجة طاقتها ١٥٠ ألف برميل يومياً في مصفاتها النفطية البالغ طاقتها ٢٣٨ ألف برميل يومياً في لندن بولاية نيوجيرزي بسبب تسرب في المحطة.